دراسة حول تعزيز
الشمول المالي
في أسواق رأس المال العربية

2025

الأمانة العامة للاتحاد
دبي / الإمارات العربية المتحدة

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

دراسة حول تعزيز

الشمول المالي

في أسواق رأس المال العربية

إعداد

فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الخامس لخطة الاتحاد الاستراتيجية 2021-2025 حول تعليم وتوعية المستثمر وتعزيز الشمول المالي
بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد

2025

المحتويـــات

مقدمة	4
الفصل الأول: مبادئ الشمول المالي في أسواق رأس المال	5
الفصل الثاني: أدوات الشمول المالي في أسواق رأس المال	7
الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي	10
الفصل الرابع: استراتيجيات تعزيز الشمول المالي	12
الفصل الخامس: التحديات التي تواجه الشمول المالي	14
الملاحق	17

مقدمة

يقصد بالشمول المالي، الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكلٍ عادل وشفاف من قبل كافة فئات المجتمع، بالشكل والتوقيت والتكلفة المناسبين وبما يلبي احتياجات هذه الفئات من هذه الخدمات، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي أو الاقتصادي. ويهدف الشمول المالي إلى ضمان أن يكون الجميع قادرًا على الوصول والاستخدام والتمتع بجودة الخدمات المالية، مثل الحسابات المصرفية، والتأمين، والقروض، والمدفوعات الرقمية، وغيرها بطريقة ميسرة ومستدامة.

وتسعى هيئات الرقابة على أسواق رأس المال لتمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية والاستثمارية، مِمَّا يحقق تنمية اقتصادية مستدامة ويزيد من عمق السوق المالي من خلال توعية المستثمرين بأساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، وتوفير الإرشادات حول المنتجات المالية وأدوات التداول، بالإضافة إلى تقليل المخاطر الاستثمارية، خاصة لصغار المستثمرين. ويمكن تحقيق ذلك عبر توضيح الأنظمة والتشريعات التي تحكم التداول والطرح، وكذلك تعزيز الشفافية وحوكمة الشركات لضمان حماية حقوق المستثمرين وتحقيق ممارسات عادلة في الأسواق، وكذلك تمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى الأسواق المالية، وتشجيع الابتكار من خلال أدوات التكنولوجيا المالية (Fintech) وأساليب تمويل جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى هذه الجهود إلى بناء أسواق مالية متقدمة ومستدامة تلبي المعايير الدولية، بما في ذلك التحول نحو الاقتصاد الرقمي والابتكار لتحسين السيولة وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل.

وضمن هذا الإطار، قام فريق العمل المشكل من قبل مجلس الاتحاد في اجتماعه الثامن عشر الذي عقد في مدينة الدوحة عام 2024، بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد، بإعداد دراسة حول أفضل الممارسات لتعزيز الشمول المالي في أسواق رأس المال العربية، حيث استند فريق العمل في إعداد هذه الدراسة على الجهود التي بذلت لدى عدد من الجهات العربية والإقليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى التشريعات النافذة لدى أعضاء الاتحاد وغيرها. وتضم الدراسة مجموعة من الفصول تركز على الملامح العامة للأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تعزيز الشمول المالي والمبادئ والأدوات والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز الشمول المالي في هيئات الأوراق المالية العربية.

نأمل أن تسهم هذه الدراسة على زيادة الانسجام والتقارب بين التشريعات العربية في مجال الشمول المالي، مما يسهم في تعزيز انسياب الاستثمارات البينية، آملين أن يسهم ذلك في تحقيق الأهداف المرجوة.

والله ولي التوفيق...
الأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

الفصل الأول: مبادئ الشمول المالي في أسواق رأس المال

يعتبر الشمول المالي أداة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فهو يمكّن الأفراد من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بشكل فعال، ويعزز الاستقرار المالي للأسر والمجتمعات. كما يساعد الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع. وفيما يلي بعض من المبادئ التي تساعد في تحقيق ذلك.

1.الفئات المستهدفة:

- يعتبر تحديد الفئات المستهدفة من أهم مبادئ الشمول المالي، حيث أن النظام المالي الذي يخدم أقلية معينة من السكان فقط هو نظام يتسم بخلل جوهري، ولا يمكن اعتباره ذا توجه تنموي، وعليه فإنه لابد من تحديد الفئات المستهدفة وفقاً للسياق المحلي في الدولة المعنية مثلاً: الأطفال والشباب، النساء، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الرياديين، إذ أن ذلك يعتبر ركن الأساس في نجاح أي مبادرة تتعلق بالشمول المالي.

2.الوصول العادل للأسواق:

- توفير فرص متساوية لجميع المستثمرين، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، للدخول إلى أسواق رأس المال.
- تقليل العوائق التي تواجه الفئات المهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية، مثل المتطلبات المالية المعقدة أو الرسوم المرتفعة.

3.الشفافية والإفصاح:

- تعزيز الشفافية في التعاملات المالية وتوفير المعلومات الكافية للمستثمرين بطريقة واضحة ومفهومة، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.
- التأكد من أن المعلومات حول الفرص الاستثمارية والتكاليف والمخاطر متاحة بشكل مفتوح للجميع.

4.التثقيف المالي:

- تقديم برامج توعية وتثقيف مالي للمستثمرين الحاليين والمحتملين، لمساعدتهم على فهم كيفية الاستثمار في أسواق رأس المال وإدارة المخاطر.
- رفع مستوى الوعي حول المنتجات والخدمات المالية المتاحة في أسواق رأس المال.

5.الحماية القانونية والتنظيمية:

- توفير حماية قانونية وتنظيمية قوية للمستثمرين، وخاصة الفئات الضعيفة، لضمان أن يتمتعوا بالحقوق الكاملة ويتجنبوا التعرض للاستغلال أو الخسائر غير العادلة.
- تطوير أطر تنظيمية تضمن نزاهة وشفافية العمليات في أسواق رأس المال.

6.الابتكار المالي:

- تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات المالية لتلبية احتياجات المستثمرين المختلفين، بما في ذلك المنتجات التي تتناسب مع الفئات ذات الدخل المحدود.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لتسهيل الوصول إلى الأسواق وتبسيط العمليات الاستثمارية.

7.التمويل المستدام:

- التأكد من أن المنتجات والخدمات المالية المتاحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، سواء من خلال تمويل المشاريع البيئية أو الاجتماعية أو من خلال دعم الشركات التي تركز على النمو المسؤول.

8.المسؤولية عن التطبيق والتعاون والشراكات لمبادرات واستراتيجيات وخطط الشمول المالي:

- تبني مبادرات الشمول المالي على المستوى الوطني وتشكيل جسم مسؤول عن متابعة تطبيق استراتيجيات وخطط الشمول المالي
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية والبورصات والهيئات التنظيمية، لتحقيق الأهداف المشتركة للشمول المالي.
- تطوير سياسات تتعاون فيها مختلف الجهات لتوسيع قاعدة المستثمرين وزيادة المشاركة في أسواق رأس المال.

تساعد هذه المبادئ في بناء أسواق رأس مال أكثر شمولية وعدالة، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتحسين فرص النمو للمستثمرين من جميع الفئات.

الفصل الثاني: أدوات الشمول المالي في أسواق رأس المال

يقصد بأدوات الشمول المالي في أسواق رأس المال الوسائل والآليات التي تُستخدم لتسهيل الوصول إلى هذه الأسواق وتوسيع قاعدة المشاركة فيها، خاصة للأفراد والشركات التي كانت تواجه عوائق في السابق. ومن أهم أدوات الشمول المالي في أسواق رأس المال:

1. **الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs):**
   - تعتبر الصناديق المتداولة في البورصة أداة مالية توفر للمستثمرين الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأصول، مثل الأسهم أو السندات، بتكلفة منخفضة.
   - تسهل هذه الصناديق الاستثمار حتى للأفراد ذوي رأس المال المحدود، حيث يمكنهم شراء أسهم في صندوق واحد بدلاً من الاستثمار في عدة أسهم أو سندات فردية.

2. **السندات الخضراء والاجتماعية:**
   - تستخدم السندات الخضراء والاجتماعية كأدوات تمويلية لجذب الاستثمارات في المشاريع البيئية أو الاجتماعية المستدامة.
   - تساهم هذه السندات في تحقيق الأهداف الاجتماعية أو البيئية وتشجع المستثمرين على المشاركة في تمويل التنمية المستدامة.

3. **التكنولوجيا المالية (Fintech):**
   - تساهم التكنولوجيا المالية في تبسيط الوصول إلى أسواق رأس المال من خلال منصات التداول الإلكتروني، المحافظ الرقمية، والتطبيقات المالية التي تسهل إدارة الاستثمارات بشكل سهل وفعال.
   - تتيح أدوات مثل التمويل الجماعي (Crowdfunding) والتداول عبر الإنترنت للمستثمرين ذوي الخبرة المحدودة الدخول إلى الأسواق والمشاركة بفعالية.

4. **التمويل الجماعي (Crowdfunding):**
   - يعد التمويل الجماعي وسيلة لتمويل المشاريع أو الشركات الناشئة من خلال جمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين عبر منصات الإنترنت.
   - يساعد على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تكون قادرة على الوصول إلى رأس المال من خلال الوسائل التقليدية.

5. **السندات الصغيرة والمتوسطة (Mini Bonds):**
   - توجه هذه السندات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل، ولكن لا تستطيع الدخول إلى أسواق السندات الكبيرة.
   - تتيح للمستثمرين ذوي رأس المال المحدود فرصة تمويل شركات ناشئة أو متوسطة الحجم.

6. **الأسواق الثانوية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Markets):**
- تنشئ بعض البورصات أسواقًا ثانوية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يسهل عليها الوصول إلى رأس المال.
- توفر هذه الأسواق منصة للشركات الناشئة أو الشركات الصغيرة للحصول على التمويل من خلال بيع الأسهم أو السندات بطرق ميسرة.

7. **المستشارون الآليون (Robo-Advisors):**
- يقصد بالمستشارين الآليين الأنظمة الرقمية التي تقدم نصائح استثمارية بناءً على خوارزميات وبرمجيات تحليل البيانات.
- تمكّن هذه الأدوات الأفراد من الاستثمار بطريقة ميسرة وبأسعار منخفضة مقارنة بالاستشارات المالية التقليدية.

8. **التوعية والتثقيف المالي:**
- يعتبر تقديم برامج تعليمية وتوعوية للمستثمرين حول كيفية الدخول إلى أسواق رأس المال وإدارة الاستثمارات من بين أحد الأدوات الهامة في الشمول المالي.
- يمكن أن يساعد تعزيز الثقافة المالية من خلال دورات وورش عمل على زيادة مشاركة الفئات ذات الدخل المحدود في أسواق رأس المال.

9. **صناديق الاستثمار المشتركة (Mutuel Funds):**
- توفر صناديق الاستثمار المشتركة وسيلة استثمار منخفضة التكلفة ومتنوعة للمستثمرين وخاصة الصغار منهم، حيث يمكنهم شراء حصص في صندوق يستثمر في عدة أسواق أو أدوات مالية.
- تساعد هذه الأداة في توزيع المخاطر وتوفير عوائد متنوعة دون الحاجة إلى إدارة الاستثمار من قبل المستثمرين أنفسهم.

10. **التمويل الإسلامي:**
- يلعب التمويل الإسلامي في الدول العربية والإسلامية، دورًا مهمًا في الشمول المالي من خلال تقديم أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك.
- تجذب هذه الأدوات فئات واسعة من المستثمرين الذين يفضلون تجنب الفوائد التقليدية والممارسات الربوية.

11. **الشبكات المصغرة للتداول (Micro Trading Platforms):**
- تستهدف منصات التداول المصغرة الأفراد ذوي رأس المال المحدود من خلال تقديم تداول بأحجام صغيرة وبأسعار منخفضة.
- تتيح هذه الأدوات للمستثمرين المبتدئين تجربة التداول والمشاركة في الأسواق المالية دون الحاجة إلى رأس مال كبير.

12. برامج الادخار والاستثمار التلقائي:

- تسمح هذه البرامج للمستثمرين بتخصيص مبلغ شهري صغير للاستثمار في الأسواق المالية تلقائيًا.
- تعتبر أداة فعالة للأفراد ذوي الدخل المحدود لبناء محافظ استثمارية بمرور الوقت دون الحاجة إلى مبالغ كبيرة في البداية.

وعلى العموم، تساهم هذه الأدوات في تقليل الحواجز أمام الاستثمار وزيادة المشاركة في أسواق رأس المال، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الشمول المالي.

الفصل الثالث: دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية (FinTech) دورًا حيويًا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير حلول مبتكرة تجعل الخدمات المالية متاحة وسهلة الوصول لشرائح أوسع من المجتمع. ومن الطرق التي تساهم بها التكنولوجيا المالية في تحقيق هذا الهدف:

1.الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية:

- تساهم تطبيقات التكنولوجيا المالية، مثل المحافظ الإلكترونية والبنوك الرقمية، في تقديم الخدمات المالية للأفراد في المناطق التي تفتقر إلى فروع مصرفية تقليدية، مما يسهل عليهم فتح حسابات وإجراء معاملات مالية من أي مكان.

2. تبسيط العمليات المالية:

- تقدم التكنولوجيا الماليةواجهات بسيطة وودية للمستخدمين مما يجعل التعامل مع الخدمات المالية أسهل، خاصة لأولئك الذين ليس لديهم خبرة سابقة في التعاملات المصرفية التقليدية.

3. خفض التكاليف:

- تستطيع شركات التكنولوجيا المالية، بفضل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي و(Blockchain)، تقديم خدمات مالية بتكاليف أقل مقارنة بالخدمات التقليدية، مما يخفض تكاليف المعاملات ويفتح المجال أمام الفئات ذات الدخل المنخفض للاستفادة منها.

4. توفير التمويل الأصغر والقروض البديلة:

- تقوم شركاتالتكنولوجيا الماليةبتقديم حلول تكنولوجية تسهل عملية تقديم قروض صغيرة للأفراد والشركات الصغيرة الذين غالبًا ما يُحرمون من الحصول على قروض من البنوك التقليدية. وتساعد هذه القروض الأفراد على بدء أو توسيع أعمالهم الصغيرة، مما يعزز من مستوى معيشتهم ويحفز الاقتصاد.

5. التوعية المالية:

- توفر التكنولوجيا المالية أدوات تعليمية مبتكرة يمكن أن تساعد الأفراد على فهم أسس التخطيط المالي وإدارة الأموال. ويمكن أن تشمل هذه الأدوات تطبيقات تعلّم ذاتي أو محتوى رقمي يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات مالية أفضل.

6. تعزيز الشفافية والثقة:

- تساعد التكنولوجيا المالية في بناء الثقة بفضل تقنية ال(Blockchain) والتقنيات الأخرى، من خلال زيادة شفافية المعاملات وتقليل مخاطر الاحتيال. ويسهم هذا في بناء ثقة الفئات المهمشة تجاه الخدمات المالية.

7. التخصيص وتحليل البيانات:

- تقوم شركات التكنولوجيا الماليةبجمع وتحليل البيانات لتقديم خدمات مالية تناسب احتياجات الأفراد بشكل أفضل. ويجعل هذا التخصيص الخدمات المالية أكثر ملاءمة ويعزز من قدرة الأفراد على استخدامها بشكل فعّال.

تعمل التكنولوجيا المالية باختصار على جعل الخدمات المالية أكثر وصولاً، وأقل تكلفة، وأكثر شفافية وملاءمة للأفراد من جميع الخلفيات، مما يساهم في تحقيق الشمول المالي وتحسين الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الرابع: استراتيجيات تعزيز الشمول المالي

يتطلب تعزيز الشمول المالي تطبيق استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تذليل العقبات التي تواجه الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الخدمات المالية. ومن الاستراتيجيات الفعّالة لتحقيق هذا الهدف:

1.تطوير المنتجات المالية الملائمة:

- تصميم منتجات مالية بسيطة وملائمة للفئات المستهدفة، مثل حسابات التوفير الصغيرة، وقروض التمويل الأصغر، وخدمات التأمين الميسرة. وذلك بهدف تلبية احتياجات هذه الفئات بشكل يسهل عليهم استخدامها.

2.التوعية المالية وتعزيز الثقافة المالية:

- تنفيذ حملات توعية شاملة تهدف إلى زيادة فهم الأفراد بأهمية التخطيط المالي وإدارة الأموال، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أفضل واستغلال الخدمات المالية المتاحة لهم بشكل صحيح.

3.التشريعات والسياسات الداعمة:

- تشجيع الحكومات على وضع سياسات وتشريعات تدعم الابتكار في القطاع المالي، مثل تخفيف القيود التنظيمية، وتوفير الحوافز الضريبية، وتعزيز الأطر القانونية التي تحمي حقوق المستخدمين وتشجع على الاستثمار في الخدمات المالية الرقمية.

4.تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:

- يمكن للحكومات والمؤسسات المالية والشركات الخاصة التعاون لتطوير حلول فعالة للشمول المالي. على سبيل المثال، يمكن التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية لتوفير خدمات مالية للفئات ذات الدخل المحدود بأسعار معقولة.

5.التركيز على الشمول المالي للمرأة:

- تواجه النساء غالبًا تحديات أكبر في الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بالرجال، ولذلك، يجب وضع استراتيجيات خاصة لتسهيل وصول النساء إلى الخدمات المالية من خلال برامج تمويل موجهة، وتوفير حلول مالية تناسب احتياجاتهن.

6. التوسع في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:

- تمثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول فرصة كبيرة للوصول إلى الفئات التي تفتقر إلى الوصول للبنوك التقليدية، ويسهم ذلك في تمكين الأفراد من فتح حسابات وإجراء معاملات مالية بيسر.

7. الابتكار في التمويل الاجتماعي والإقراض البديل:

- إنشاء برامج تمويل اجتماعي أو أنظمة إقراض بديلة مثل الإقراض الجماعي (Crowdfunding) يساعد على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تحصل على التمويل الكافي من البنوك التقليدية.

8. إزالة الحواجز الجغرافية والإدارية:

- تبسيط الإجراءات المصرفية وإزالة الحواجز الجغرافية من خلال تأسيس بنوك متنقلة أو مراكز خدمات مالية متنقلة في المناطق الريفية والبعيدة.

9. التقييم الدوري وقياس الأثر:

- من المهم قياس تقدم برامج الشمول المالي وتقييم الأثر بشكل دوري لتحديد ما إذا كانت الاستراتيجيات المتبعة تحقق النتائج المرجوة وتحديد المجالات التي تتطلب تحسينات.

10. قياس الشمول المالي:

- من الضروري قياس ومقارنة ومتابعة التوجهات العالمية ذات العلاقة بتطورات أسواق المال والاحصائيات ذات العلاقة بالشمول المالي، وذلك من خلال تطوير مؤشرات شمول مالي لقياس مدى الأثر الناجم عن تطبيق المبادرات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالشمول المالي، ولهذه المؤشرات مصدرين رئيسيين وهما: جانب العرض والذي يمكن الحصول عليه من خلال الجهات الرقابية المسؤولة عن القطاعات ذات العلاقة، وجانب الطلب والذي يمكن الحصول عليه من خلال تنفيذ المسوح ذات العلاقة.

باتباع هذه الاستراتيجيات، يمكن تعزيز الشمول المالي وإتاحة الفرصة لمزيد من الأفراد للاستفادة من الخدمات المالية، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

الفصل الخامس: التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي تحديات متنوعة تعيق تحقيقه على نطاق واسع، تشكل هذه التحديات عقبات حقيقية أمام تحقيق الشمول المالي، وكذلك يمكن التغلب عليها من خلال التعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. الاستثمار في البنية التحتية، وتقديم برامج توعية وتثقيف مالي، وتحسين الأطر التشريعية، كلها خطوات أساسية نحو تحقيق شمول مالي واسع ومستدام. وفي ظل هذا الاهتمام العالمي بقياس الشمول المالي، عملت عدد من المنظمات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" والتحالف العالمي للشمول المالي "AFI" بالإضافة الى عدد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات مثل Mix Market وFinMark وغيرها على تطوير ووضع عدد من المؤشرات التي تتعلق بنسب الشمول المالي، حيث تهدف هذه المؤشرات الى قياس ومقارنة ومتابعة التوجهات العالمية ذات العلاقة بتطورات أسواق المال والاحصائيات ذات العلاقة بالشمول المالي، ومن أبرز هذه التحديات:

1.ضعف البنية التحتية المالية:

- تكون البنية التحتية المالية في العديد من المناطق النائية والدول النامية محدودة أو غائبة، وقد لا توجد فروع بنكية، أو أجهزة صراف آلي، أو شبكات خدمات مالية. ويؤدي ذلك إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والشركات الصغيرة. كما أن ضعف البنية التحتية الرقمية يشكل عائقاً أمام انتشار الخدمات المالية الرقمية التي يمكن أن تساعد في التغلب على هذا النقص.

2.ضعف الثقافة المالية:

- يفتقر العديد من الأفراد للمعرفة المالية اللازمة لاستخدام الخدمات المالية بشكل فعال. ويشمل ذلك القدرة على إدارة الأموال، وفهم الفوائد والمخاطر المرتبطة بالقروض والادخار، وفهم حقوقهم المالية. كما أن ضعف الثقافة المالية قد يجعل الأفراد عرضة للاستغلال أو سوء الإدارة المالية، مما يحد من قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المتاحة.

3.ارتفاع تكاليف الخدمات المالية:

- قد تكون التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية عائقاً كبيراً بالنسبة للكثيرين. كما أن فتح حساب بنكي أو الحصول على قرض قد يتطلب دفع رسوم معينة، إلى جانب معدلات فائدة قد تكون مرتفعة، وقد تكون هذه التكاليف غير متاحة للفئات ذات الدخل المحدود، مما يجعلهم يلجؤون إلى وسائل غير رسمية لإدارة أموالهم، مثل الاستدانة من الأقارب أو الاحتفاظ بالنقود في المنزل.

4.العوامل الثقافية والاجتماعية:

- قد تكون هناك قيود ثقافية أو اجتماعية في بعض المجتمعات، تجعل الأفراد يترددون في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. وقد يتواجد في بعض المجتمعات نمط من الاعتماد على التقاليد أو الحلول غير الرسمية لإدارة الأموال، وقد يكون هناك عدم ثقة بالبنوك بسبب تجارب سلبية سابقة أو اعتقادات دينية أو ثقافية.

5. غياب التشريعات والسياسات الملائمة:

- يحتاج تحقيق الشمول المالي إلى إطار تنظيمي وقانوني يشجع المؤسسات المالية على توفير خدمات مالية للفئات المستهدفة. وفي بعض البلدان، قد يكون هناك نقص في السياسات الداعمة للشمول المالي أو غياب تشريعات تحمي حقوق الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، مما يقلل من رغبة المؤسسات المالية في تقديم خدمات ملائمة لشرائح المجتمع كافة.

6. تحديات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية نسبية من الاقتصاد في كثير من الدول، ولكنها غالبًا ما تواجه صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر ضمانات كافية، أو عدم وجود تاريخ ائتماني موثق. ونتيجة لذلك، تجد هذه الشركات صعوبة في النمو والاستمرارية.

7. الأمية الرقمية:

- مع تطور التكنولوجيا المالية وانتشار الخدمات المالية الرقمية، أصبحت الأمية الرقمية تحدياً كبيراً أمام الشمول المالي، حيث أن بعض الأفراد لا يمتلكون مهارات التعامل مع الهواتف الذكية أو الإنترنت، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام التطبيقات المالية الرقمية، خاصة كبار السن وسكان المناطق الريفية.

8. عدم وجود أنظمة ائتمانية شاملة:

- قد لا يمتلك العديد من الأشخاص، خصوصاً من يعملون في الاقتصاد غير الرسمي أو أصحاب الأعمال الحرة، تاريخًا ائتمانيًا، مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على قروض أو خدمات مالية أخرى، كما أن غياب بيانات موثوقة حول الأفراد والشركات يزيد من المخاطر على المؤسسات المالية، ويحد من رغبتها في تقديم الخدمات لهم.

9. التحديات المرتبطة بالأمن والاحتيال:

- تزايد استخدام الخدمات المالية الرقمية جعل الأفراد عرضة للجرائم الإلكترونية، مثل الاحتيال وسرقة الهوية، وإذا لم تكن هناك ضمانات قوية لحماية المعلومات المالية الشخصية، فقد يتردد الأفراد في استخدام هذه الخدمات، مما يعيق توسع الشمول المالي الرقمي.

10. تقلبات الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار المالي:

- تعاني بعض الدول النامية من تقلبات اقتصادية كبيرة، مثل التضخم المرتفع أو عدم استقرار سعر العملة، وهذه التحديات الاقتصادية تؤدي إلى تردد المؤسسات المالية في تقديم خدمات جديدة وتوسيع قاعدة عملائها، كما أنها تزيد من المخاطر على الأفراد في التعامل مع البنوك.

11. تحديات البيئة التنظيمية المعقدة:

- قد تكون هناك لوائح معقدة في بعض الدول، تزيد من تكاليف ومتطلبات الالتزام للمؤسسات المالية، وهذا يجعل من الصعب على هذه المؤسسات تقديم منتجات منخفضة التكلفة للأفراد ذوي الدخل المحدود. كما أن بعض اللوائح قد تعيق الابتكار في القطاع المالي، مما يقلل من قدرة المؤسسات المالية على تقديم حلول مبتكرة للوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع.

12. التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا:

- يعتمد الشمول المالي الرقمي بشكل كبير على الوصول إلى الهواتف الذكية والإنترنت، ومع ذلك، لا يزال هناك تفاوتاً كبيراً في القدرة على الوصول إلى هذه التكنولوجيا، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يعيق تبني الحلول المالية الرقمية.

تشكل هذه التحديات عقبات حقيقية أمام تحقيق الشمول المالي، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال التعاون بين الحكومات، والمؤسسات المالية، والهيئات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، والاستثمار في البنية التحتية، وتقديم برامج توعية وتثقيف مالي، وتحسين الأطر التشريعية، كلها خطوات أساسية نحو تحقيق شمول مالي واسع ومستدام.

الملاحـــق

الملحق (1): استراتيجيات الشمول المالي لدى بعض الدول العربية

الملحق (2): فريق العمل

الملحق (1)
استراتيجيات الشمول المالي لدى بعض الدول العربية

- الأردن: اضغط هنا
- الإمارات: اضغط هنا
- السعودية: اضغط هنا
- العراق: اضغط هنا
- فلسطين: اضغط هنا
- مصر: اضغط هنا

أسم الهيئة	أسم العضو
هيئة أسواق المال - الكويت	أ. فهد المطيري
هيئة أسواق المال - الكويت	أ. نجيب ناصر بويابس
هيئة الأوراق المالية - العراق	أ. لمى علي علوان
هيئة سوق راس المال الفلسطينية - فلسطين	أ. رباب عمر صباح
الهيئة العامة لسوق المال - عُمان	أ. ماجد العبري
هيئة الأوراق المالية - العراق	أ. وسن عبد الحسين رسن
هيئة الأوراق المالية - العراق	أ. محمد طه